

الحكام العرب وتغييب الإرادة العامة



بكلم: د. وليد عبد الحي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة اليرموك الاردنية

سؤال في هذه المقالة : كيف يتم قياس احترام الحاكم لشعبه ؟

ابداً إجا بي باستبعاد الوعود والإفراط في التوعد اللقطي للشعب، واستبعاد المشاركات الوجدانية المغرضة وتوظيف منظومة العادات والتقاليد والأعراف لخلق الانطباع بالمسافة القريبة بين الحاكم والمجتمع، لكنني أرى أن المعيار المركزي في العلاقة بين الحاكم والمجتمع هو درجة احترامه للإرادة العامة، ولعل المقياس الأهم لاحترام الإرادة العامة هو استخدام " الاستفتاءات الشعبية عند وضع التوجهات " الاستراتيجية للدولة او عند مواجهة الدولة خيارا جديدا ، وترك ما يتفرع عن ذلك للسلطة التشريعية .

لا أريد الدخول في جدل أكاديمي حول الفرق بين Referendum وPlebiscite، سواء من حيث طبيعة الموضوعات او الجهة التي تبادر بطلب الاستفتاء (أو الاستطلاع)، لكنني أود الإشارة إلى أن أول استفتاء

في العالم (بالمعنى المعاصر) كان عام 1640، وبلغ عدد الاستفتاءات في العالم حتى 2010 ما مجموعه 1430 استفتاء، بمعدل 3.9 استفتاء سنوياً، كان 65% منها في الدول الغربية، بينما كانت المنطقة العربية هي الأقل عالمياً وأسوأ حالاً من إفريقيا التي جرى فيها 92 استفتاء.

والملفت للنظر في موضوعات هذه الاستفتاءات أن بعضها حول قضايا ليست بالهامة بالمقاييس الاستراتيجية للدول، فمثلاً بعض الدول تجري استفتاء على ممارسة السحاق أو الشذوذ أو التعامل مع أقلية معينة أو عرض فيلم معين، وصولاً لاستفتاءات على الانفصال أو تعديل الدستور أو التحول من نظام سياسي إلى نمط جديد من الأنظمة إلى الدخول في حلف أو الانسحاب منه.

الاستفتاء سواء كان بمبادرة حكومية أو من قوى سياسية مجتمعية أو من قوائم من النخب أو شرائح اجتماعية فإنه يعني الطلب من المجتمع تحديد الاختيار الأنسب لمواجهة قضية معينة، ونظرًا للتعقيدات وتكاليف إجراء هذا النمط من الديمقراطية المباشرة، فإن المجتمعات الحية تمارس هذه الآلية الديمقراطية غالباً في الموضوعات الاستراتيجية وتحترم نتائج الاستفتاء، وعند ذلك تتجسد الإرادة العامة.

أعود للعالم العربي وأقول إن هناك جداراً عالياً بين المجتمع والحاكم فلا يرى أي منهما الآخر، ويزداد هذا الجدار ارتفاعاً بقدر ما يكون الموضوع المطروح أكثر استراتيجية، فمثلاً هل هناك حاكم عربي من اعترف وأقام علاقات دبلوماسية أو طبع مع إسرائيل استفتى شعبه في الموضوع؟

لا أحد رغم أن الموضوع له ظلال على اقتصادياتنا وسياساتنا وعلاقتنا الدولية وصولاً لعلاقتنا الثقافية مع العالم، وهل هناك حاكم عربي احتكم لشعبه ليأسله مثلاً هل نفصل الدين عن الدولة أو نحدد دين الدولة أو نحدد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة؟ رغم أن هذا هو الموضوع الذي يشغلنا منذ سقيفة بني ساعدة؟

وهل هناك حاكم عربي سال شعبه عن أي موضوع استراتيجي في الاقتصاد أو السياسة بينما حكام آخرون في العالم يسألون شعوبهم إنْ كأنوا يريدون التساحق أم لا؟ والغريب أن الحاكم العربي يقدم قراراته على أنها "لصالح الشعب" رغم أنه لم يسأل الشعب عن رأيه في الموضوع.

ويستوجب الاستفتاء أدارة نزيهة، ونتائج ملزمة، دون منع من لا يرضى عن النتائج عن الاستمرار في طرح وجهة نظره المخالفة للنتائج شريطة التزامه باحترام إرادة الأغلبية.

ذلك يعني أن قياس وتقدير أي حاكم يجب أن يتم على أساس عدد مرات عودة الحاكم لشعبه لسؤاله عن رأيه في موضوع استرالي ، ومدى التزامه بنتائج وإجابات الشعب أو التزامه بالإرادة العامة.

حكام العرب يتعالون على شعوبهم بحجة " الجهل وعدم الوعي" أو بحجة عدم جاهزية الشعب للديمقراطية، مع أن حكام السعودية بالكاد يستطيعوا القراءة والكتابة وعلى رأسهم الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي لا يميز بين الرخاء من الاستخراج.

إنني أطالب باستفتاء على قضايا كثيرة أولها الصراع العربي الإسرائيلي، وسأكون أول المدافعين عن أي نتيجة مخالفة لرأيي إذا كانت تمثل الإرادة العامة وبشهادة فريق مراقبة محايد ومشهود بنزاهته لا بشهادة "المتنبي".